



**تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية
في ضوء نظام الجامعات الجديد لعام 1441هـ
دراسة حالة: كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز**

إعداد

**د/ خيرية جميل ياسين السليمانى
قسم أصول التربية، كلية الدراسات العليا التربوية،
جامعة الملك عبدالعزيز، جدة**

تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد لعام 1441هـ: دراسة حالة: كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز

خيرية جميل ياسين السليمانى

قسم أصول التربية، كلية الدراسات العليا التربوية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

البريد الإلكتروني: kalslimani@kau.edu.sa

المستخلص :

استهدفت الدراسة التعرف إلى سبل تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد الصادر عام 1441هـ ورصد المستجدات التي تحتم هذا التطوير، والجوانب التي ينبغي التركيز عليها في عمليات تطوير هذه الكليات، هذا إلى جانب مناقشة التحديات المتوقعة في خطى التطوير المستهدف لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة لوصف وتفسير وتقويم نموذج من نماذج كليات التربية في المملكة العربية السعودية ممثلة في كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز. لقد أبرزت نتائج الدراسة أن إعداد المعلم الباحث يعد من أهم الثمار الذي حصدهته كلية الدراسات العليا التربوية الذي يجب أن تتوفر فيه العقلية المتيقظة المستنبهة والذي يسعى إلى التغيير والتطوير بشكل دؤوب لا تكل ولا تمل. كما أظهرت النتائج أن نظام الجامعات الجديد في المملكة العربية السعودية الصادر عام 1441هـ سوف يكون له انعكاسات مهمة على مستقبل كليات التربية في البلاد. وأنه متى ما أردنا تطوير الكليات التربوية في الجامعات السعودية ينبغي أن تنطلق من نظرة واسعة تكاملية تزود المؤسسات التعليمية في التعليم العام بالمرجات التعليمية ذات الكفاءات المتميزة من المعلمين المحترفين الباحثين الذين ينهضون بمهنة التعليم إلى أعالي الدرجات. أوصت الدراسة إلى ضرورة تكثيف العمل البحثي المؤسسي والفردى حول أثر نظام الجامعات الجديد على كليات التربية في المملكة العربية السعودية. كما أوصت بضرورة تشجيع المعلمين والمعلمات الذين على رأس العمل (أثناء الخدمة) لإكمال مسيرتهم العلمية والحصول على درجة الماجستير والدكتوراه وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم لما في ذلك من الارتقاء بجودة المخرجات التعليمية في التعليم العالي والتعليم العام على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: تطوير الكليات التربوية، النظام الجديد للجامعات، الثورة الصناعية الرابعة، كلية الدراسات العليا التربوية، تحسين المخرجات التعليمية.



Developing Saudi Arabian Faculties of Education in the light of the New Universities System of 1441 A.H: Case Study: Faculty of Educational Graduate Studies at King Abdulaziz University

Khairiah Jameel Y Al-Sulaimany

Department of Education Foundations, Faculty of Educational Graduate Studies, King Abdulaziz University, Jeddah.

Email: kalslimani@kau.edu.sa

ABSTRACT:

The present study aimed to identify the methods of developing the Faculties of Education in Saudi Arabia in view of the New University System issued in 1441 A.H. and to monitor the developments that necessitate this development of the aspects that should be focused on in the processes of developing these faculties. In addition to discussing the expected challenges in the way of the targeted development to keep up with the Fourth Industrial Revolution. The study used the descriptive method and the case study approach to describe, interpret and evaluate a model of the colleges of education in Saudi Arabia represented by the College of Educational Graduate Studies at King Abdulaziz University. The findings of the study have shown that the preparation of the researcher teacher is one of the most important fruits that the Faculty of Educational Graduate Studies has harvested which must have the alert and enlightened mind and seeks diligently to the change and development in tireless manner. The results also showed that the new university system in Saudi Arabia issued in 1441 A.H. will have important effects on the future of faculties of education in the country. Furthermore, whenever we want to develop the faculties of education in Saudi universities, it should start from a wide, integrative view that provides educational institutions in public education with educational outputs with distinguished competencies of professional researcher teachers who advance the teaching profession to the highest ranks. The study recommended that it is necessary to intensify institutional and individual research work about the effect of the new university system on colleges of education in Saudi Arabia. It also recommended that it is necessary to encourage male and female teachers who are practicing their jobs (while in service) to complete their academic career and to obtain master and doctorate degrees, and to provide them with material and moral incentives, as this increases the quality of educational outcomes in both higher education and public education.

keywords: developing educational faculties, the new system of universities, fourth industrial revolution, Faculty of Educational Graduate Studies, improving learning outcomes.

المقدمة:

تعد مؤسسات التعليم من أهم المؤسسات التي تسهم بشكل كبير في التغيير والتنمية والتطوير للمجتمعات وأفرادها من خلال التأثير الإيجابي المتبادل بين الجامعات والمجتمع، والتعليم العالي في المجتمع السعودي يحظى باهتمام بالغ من قاداته وصناع القرار الذين يسعون بصفة مستمرة في تطوير المنظومة التعليمية بما يحقق جودة مخرجاتها؛ فحسن صناعة المخرج التعليمي هو الأساس والأصل في بناء المجتمعات وتقدمها وازدهارها.

وتعد كليات التربية من أهم المؤسسات التعليمية التي تتولى مسؤولية إصلاح التعليم باعتبارها حاضنة المعلمين والباحثين، واستثمارهم يعد من أعظم الاستثمارات برأس المال الفكري، ولقد تزايدت العناية والاهتمام بهم من القيادات الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي؛ حيث يطمح القائمين عليها إلى إعادة هيكلة الكليات، وخططها وصياغة أهداف جديدة تواكب التطورات وتكون قادرة على مواكبة التحديات المعاصرة والمتغيرات السريعة التي لا يتكافأ مع تحدياتها الديناميكية ولا يرقى إلى مواجهتها سوى أجيال مميزة من ذوي التأهيل العلمي العالي. (الزهيري: 2012م: ص2)، ولتحقيق ذلك يقتضي الأمر أن يكون تطوير الكليات التربوية تطويراً جوهرياً لا شكلياً، وأن ينطلق من إيمان الإدارات العليا وأعضاء هيئة التدريس مجتمعين لإحداث التغيير المنشود، واستحداث برامج تربوية عليا وعمل مقررات دراسية تحاكي العصر وتخطب المستقبل وتجدد المعارف والخبرات التعليمية.

إضافة يستلزم التجديد والإصلاح للدراسات التربوية الكشف عن المعوقات التي تواجهها وتحول دون تحقيق الجودة المطلوبة، وقد كشفت بعض الدراسات عن تلك المعوقات والتحديات، مثل دراسة داود التي بينت إشكالية المناهج والمقررات الدراسية وجمودها وعدم إيفائها لمتطلبات العصر والانفصال بين مخرجات الكليات التربوية وبين متطلبات المجتمع وسد احتياجات سوق العمل (داود، 2008م، ص57-58). وأظهرت دراسة سالم تحدياً آخر تواجهه كلية التربية وهو ضعف التعلم الذاتي لدى المتعلمين، وضعف التوظيف للأطر النظرية ونظريات التعلم والدراسات التربوية، وبعده طرق التدريس عن التدريب العملي، والتركيز على الطرق التقليدية وعدم الاستفادة من المستحدثات التقنية وتوظيفها في العملية التعليمية. (سالم، 2009م، 172) وهناك العديد من التحديات التي تواجه تطوير الكليات التربوية.

إن تطوير الكليات التربوية يستدعي الانطلاق من التقليد إلى الإبداع، ومن التنظير إلى التطبيق، وأن تكون لديها القدرة على ترجمة المعارف إلى ممارسات تطبيقية وأعمال واقعية؛ لكونها السبيل إلى تحقيق التربية المستدامة، ومواكبة توجهات الثورة الصناعية الرابعة.

إن الثورة الصناعية الرابعة تعتبر من أهم التحديات المستقبلية التي تواجهها المؤسسات التعليمية؛ بسبب ما أحدثته من تغييرات كبيرة الحجم والنوع في طبيعة الحياة اليومية، وخاصة في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعملية والوظيفية والإنتاج، فكان من أبرز معالم التغيير والتطوير كما تذكرها دراسة (Neefe، 2014) هو تحول الإنتاج السائد في عصر الثورة الصناعية الثالثة من السلع والخامات والآلات إلى الإنتاج المعرفي والإبداع العلمي والذكاء الصناعي وعلم البيانات، الأمر الذي قد يؤدي إلى انقراض بعض التخصصات التقليدية وظهور تخصصات علمية جديدة في نوعيتها وتقنياتها، مكافئة لاحتياجات المجتمع ومتطلبات العصر وتسد الثغرات في سوق العمل. (Neefe، 2014، p14-15) كما أن الثورة الصناعية بكل ما تحمله من تغييرات متسارعة وتطورات ضخمة لا تعني إلغاء العامل البشري

وإحلال التقنية والآلة مكانه، وإنما تعني تفاعل الإنسان والآلة، وتسخير التقنيات والتكنولوجيا بأنواعها المختلفة لخدمة الإنسانية، وتوفير الأدوات والآلة والأنظمة والحوسبة المساعدة على إنجاز الأعمال وتقديمها، وإنجاز المشاريع بسرعة وإتقان ودقة أكبر، وتوفير المعلومات واختزال العديد من الأعمال الروتينية اليومية، فتختصر الزمن والجهد وتضاعف جودة الإنتاج وتقليل الأخطاء أثناء تنفيذ المهام. أما من حيث التعليم فالثورة الصناعية الرابعة لا تنحصر آثارها في تسهيل التقنية بوسائلها للوصول إلى المعلومة، بل تتعدى إلى ما هو أبعد من ذلك حيث ستمتد آثارها إلى تمكين التعليم بكافة أطراف المنظومة التعليمية، بما في ذلك القيادات والطلبة والبرامج المقدمة في التعليم العالي وجودة المخرجات التعليمية وتطوير المؤسسات التعليمية وتغيير المناهج وغيرها. وهذا يتطلب من الجامعات السعودية عامة وكليات التربية على وجه الخصوص إلى إعادة النظر في بناء أهدافها المعرفية والمهنية، وتحسين الكفاءات لدى مخرجاتها التعليمية بطريقة جديدة، كما يتوجب على التعليم العالي في الكليات التربوية تجويد مخرجاتها التعليمية، والتأكد من الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس كيفية حدوث التطوير من الداخل وكيف يمكن أن يكونوا جزء منها. وامتلاك الطالب مهارات تقنية متقدمة ومهارات عالية المستوى تعينه على تخزين المعرفة، والوصول إلى المعلومات وتوظيفها في تحسين الواقع وتحقيق الاستدامة، إضافة أنه يتطلب من الكليات التربوية تطوير مناهجها ومقرراتها الدراسية، وإدخال تقنيات التعلم ضمن محتواها وتضمين الذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء وعلم البيانات، وأيضاً تعديل المحتوى التدريبي للبرامج التدريبية وتجويد الكفاءات للمتعلمين وتحسين مستوياتهم المهنية.

إن المتغيرات المتلاحقة الذي يشهده القرن الرقمي يوجه التعليم العالي إلى صناعة مخرجات تعليمية بصورة نوعية، مؤهلة للعمل تتصف بالتجديد الدؤوب علمياً ومهاريًا وعلمياً وكفاية امتداد الحياة، تكسب الفرد القدرة على الإضافة والتطوير في مجاله الوظيفي. (p4-7، 2017، Murphy). وهذا يقتضي عمل شراكات بين الكليات التربوية والخبراء العالميين لنقل التجارب العالمية الدولية، بما يؤدي إلى جاهزية كلية التربية للوصول إلى مستوى الاحترافية والمهنية في التعليم، وإحداث نقلة نوعية من مستوى تحسين الوعي الاجتماعي إلى مستوى توظيف المعارف والعلوم في واقع تطبيقي ملموس ينافس النماذج العالمية في التعليم. وهذا ما أشارت إليه دراسة (Jackson and Schuler، 2001، p14) أن من أهم مؤشرات نجاح الكليات في جودة المخرجات التعليمية هو قدرتها في وضع المعرفة في واقع التطبيق وترجمة المعلومات والمعارف إلى ممارسات عملية بما يحقق التغيير والتطوير بصورة مستمرة في تحسين فاعليتها وحصولها على الميزة التنافسية المستدامة.

وقد أوضحت العديد من الجهود التي بذلت في ميدان تأثير الثورة الصناعية الرابعة على التعليم أن هناك حاجة لمراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه، وأهمية الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وترسيخ مبادئ صورة التعليم، وتعزيز الإبداع والابتكار في التعليم، والوصول إلى نظم تمويل متطورة لدعم برامجه، والمعلم هو أحد أهم أقطاب التطوير التي تتطلب مراجعة دقيقة لبرامج إعداده وتأهيله (البوسعيدي، 2019م). وتقتضي الثورة الصناعية الرابعة تعزيز العلوم التطبيقية والتقنيات المتقدمة والحديثة والتركيز على مستوى الاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، وتحويل المؤسسات التعليمية تحويلاً

جذرياً يستدعي رصد التجارب الدولية الناجحة من أجل إنجاح تطوير التعليم، وجعل التقنية الحديثة جزءاً أساسياً في هذا التطوير (خليل، 2019م).

وقد صدر نظام الجامعات الجديد في المملكة العربية السعودية في ربيع الأول من عام 1441هـ، (نوفمبر، 2019م) مشتملاً على 58 مادة على أن يبدأ العمل به بعد ستة أشهر في ثلاث جامعات فقط في المرحلة الأولى: بحيث يتم تطبيقه على باقي الجامعات تدريجياً بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من مجلس شؤون الجامعات التي تقوم بتطبيقه مدة انتقالية (سنة كاملة) من تاريخ نفاذ النظام قبل أن يتم إعداد اللوائح المنظمة للعمل وفقاً لهذه المستجدات، ويمكن زيادة المدة الانتقالية إلى ثلاث سنوات في بعض الحالات. ومن أهم الجوانب ذات الصلة بتطوير الكليات والبرامج:

- منح الجامعات شيئاً من الاستقلالية.
- الموافقة على تأسيس الشركات أو المساهمة أو المشاركة في تأسيسها.
- السعي للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي والبرامجي.
- إمكانية إنشاء أوقاف لمصلحة العمل.
- الحصول على مقابل مالي نظير برامجها ودوراتها وخدماتها التي تقدمها، والبحوث العلمية التي تعدها لصالح الجهات المختلفة داخل البلاد أو خارجها.
- الاستثمار المالي النقدي والعيني وتنميته.
- تحصيل مبالغ مالية مقابل التعاقد مع الجهات الحكومية وغيرها.
- إمكانية إنشاء فروع في مواقع معينة. (مجلس الوزراء، 1441هـ).

وكليات التربية بحكم ارتباط برامجها بالعديد من مؤسسات المجتمع تتطلب خططها الحالية أو المستقبلية تفعيل التواصل مع هذه المؤسسات، وزيادة فرص الشراكة المجتمعية معها؛ لكي تتمكن من دعم مواردها من جهة، وتطوير خدماتها من جهة أخرى، كما تحتاج الكليات إلى مراجعة برامجها الدراسية كي تعبر عن الاحتياجات الحقيقية اللازمة لإعداد وتنمية الموارد والكفاءات البشرية في مختلف اختصاصاتها، مع الاستفادة من التطورات العالمية في ذلك وخاصة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة (الخطيب، 1437هـ) ولعل ذلك كله يستلزم حماية مؤسسات وبرامج كليات التربية من جانبيين اثنين: أولهما: عدم السماح بولوج أي طالب إلى هذه الكليات والبرامج ما لم تتوفر به الخصائص والمواصفات الحضارية والخلقية والثقافية، إلى جانب المواصفات المرتبطة بالبعد المهني والعلمي والاجتماعي، والبعد المتعلق بالشخصية، تماماً مثلما يفعل في كليات الطب وغيرها من الكليات المشابهة. بل إن التدقيق على مدخلات كليات التربية وبرامجها ينبغي أن يكون أشد وأقوى. أما الجانب الثاني المرتبط بكليات التربية وبرامجها فهو يتركز على عدم السماح لطلاب وطالبات هذه الكليات والبرامج بالتخرج إلا بعد التأكد من جاهزيتهم للعمل التربوي رفيع المستوى علمياً ومهنياً (الخطيب، 1437هـ).

إن انتقال كليات التربية وبرامجها من الوضع التقليدي الذي رأيت عليه لسنوات طوال إلى النظام الجديد للجامعات يحتم التفكير في الخطى المقبلة والتوجهات المستقبلية التي يمكن النظر إليها لمواكبة هذا النظام، وحتى لا تكون هذه الكليات وحدها خارج منظومة الجامعات

التي تتبعها. والدراسة الحالية تركز على رصد رؤى منسوبي ومنسوبات هذه الكليات تجاه مستقبلها في المرحلة المقبلة لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

مشكلة الدراسة:

تشير العديد من البحوث والدراسات إلى أن العديد من حالات النقص أو الإخفاق في إعداد المعلمين والمعلمات تعود إلى عدم قدرة برامج الإعداد والتأهيل على مواكبة التغيير والتطور بشكل عملي واقعي، وبعض هذه الدراسات تلفت النظر إلى أن كليات التربية لا تحظى بنفس الأهمية التي تحظى بها الكليات الجامعية الأخرى، بل إن بعض القياديين قد يرون أن كليات التربية هي بمثابة عبء على الجامعات، على الرغم من أن هذه الكليات هي الأقل حظاً في مقدار ما ينفق عليها سنوياً مقارنة بغيرها، ولذلك سعت العديد من الهيئات المستفيدة من مخرجات هذه الكليات إلى إصدار تنظيمات وتشريعات ومشروعات تجديدية وإصلاحية لتطوير أداء هذه الكليات (Darling-Hammond, L. 2003)، (Hitz,., Walton,., 2004)، (Wang, Coleman, Coley.)، (Schwab, DeFranco, Burelle, 2004)، (2003)، كما اتضح من نتائج بعض الأدبيات أن كليات التربية تعاني من معضلة الإصرار على الاستمرار في أداء دورها بشكل تقليدي جداً، ومن عدم القدرة على الربط بين النظرية والتطبيق، ومن بعض إخفاقات بيئة الإعداد نفسها، ومن الاعتماد على طرائق تدريس قديمة، ومن ضعف المقدرة على تطبيق أساليب فعالة في التقويم التربوي، مع الاعتماد المطلق على الكتاب الجامعي، ومن عدم توفر الكفايات والمهارات اللازمة لدى أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في هذه الكليات إلا في الجانب التخصصي فقط، هذا إلى جانب بقاء هذه الكليات بعيدة عن الواقع وعن الفرص المناسبة للاستفادة من الخبرات العالمية والدولية وتجارب الغير، وتقليدية البحوث العلمية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس وطلبة هذه الكليات، وضعف أو ندرة برامج الشراكة المجتمعية في عمليات الإعداد والتأهيل، والكثير من الاختلالات في أخلاقيات المهنة، وضعف مستوى الإشراف الميداني على المتدربين أو المتدربات وتآكل الكفاءات وأصحاب الخبرة الطويلة (مخلوف، 2016م)، (عبدالله وأبوراضي، 2014م)، (إبراهيم، 2014م)، (دهمان، 1435هـ)، (العامري، 1436هـ).

وتأسيساً على ذلك، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد الصادر عام 1441هـ (2019م)؟

وتتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة التالية:

- س1: ما المستجدات التي تحتم تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية؟
- س2: ما الجوانب التي ينبغي أن تركز عليها عمليات تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية؟
- س3: ما التحديات التي يفرضها النظام الجديد للجامعات تجاه عمليات تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة الحالية من الآتي:

- 1- الأهمية النظرية، وتكمن في تزويد صناع القرار في الجامعات السعودية ببعض الرؤى والتوجهات التي تبلور عمليات تطوير كليات التربية بها في إطار نظام الجامعات الجديد بالبلاد والثورة الصناعية الرابعة.
- 2- الأهمية العملية، وتكمن في التعرف على التوجهات العالمية في تطوير كليات التربية ومدى تجسيد نظام الجامعات الجديد بالبلاد لها، وآليات نقل النظرية إلى التطبيق والممارسة.
- 3- كما أنه من المتوقع أن تحفز الدراسة الحالية الباحثين والباحثات لإجراء مزيد من البحوث والدراسات الموجهة نحو آليات وخطط تطوير كليات التربية في البلاد، وربطها بالرؤى الوطنية الاستراتيجية بها ومدى الاستعداد لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية التعرف إلى سبل تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد الصادر عام 1441هـ، ورصد المستجدات التي تحتم هذا التطوير، والجوانب التي ينبغي التركيز عليها في عمليات تطوير هذه الكليات، هذا إلى جانب مناقشة التحديات المتوقعة في خطى التطوير المستهدف لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

حدود الدراسة:

نظراً لطبيعة عمل الباحثة كعضوة هيئة تدريس في كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز ولتواجدها الفعلي المستمر في مجتمع الدراسة وقرنها الشديد من مشرفات الأقسام ووكيلة الكلية والطالبات الخريجات واطلاعها على طبيعة المخرجات التعليمية فإن الدراسة الحالية تنحصر في الحدود التالية:

- 1- تحد الدراسة مكانياً من خلال التعرف على كلية الدراسات العليا التربوية وبرامجها بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.
- 2- تحد الدراسة زمنياً من خلال إنجازها خلال الفصل الدراسي الثاني 1440-1441هـ.
- 3- تحد الدراسة بشرياً من خلال التعرف على رؤى القائمات على كليات التربية وبرامجها من مشرفات الأقسام ووكيلة الكلية والمستفيدات منها من الطالبات الخريجات في البرامج المختلفة.
- 4- تحد الدراسة موضوعياً من خلال تناول عمليات التطوير في الكلية وبرامجها المستهدفة وفقاً لنظام الجامعات الجديد، ورؤية المملكة 2030، ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

مصطلحات الدراسة:

1-التطوير في التعليم: ويشير المصطلح إلى تحسين التعليم من نواحي الفهم والاستيعاب والاستعداد، لإحداث تغيير إيجابي عبر الاستفادة من النظريات الجديدة، أو توظيف فلسفة التربية المعاصرة بما يخدم الأهداف المنشودة، ويحقق فرصاً أوسع للتنمية. وفي نظر البعض فإن تطوير التعليم يستهدف الاستفادة من نظريات التعلم المعاصرة، ونتائج البحوث

والدراسات، من أجل إضفاء مزيد من التأصيل والمنهجية العلمية للعمل التربوي، أو توظيف معطيات التقنية الحديثة في مختلف أجزاء وعناصر التعليم عبر إحداث نقلة نوعية في المناهج وأساليب التعليم والتعلم ورفع مستوى المهارات، وبناء استراتيجيات للتعليم (العمودي، 2008م) وينظر البعض إلى أن التطوير في التعليم هو جهد هادف يسعى لتغيير ما هو قائم إلى ما هو أفضل مع الاتجاه نحو المؤسسة في العمل التربوي. وقد يعبر تطوير التعليم عن الاتجاه نحو تحسين كفاءة وفعالية النظام التربوي (لافي، 2019م). ويقصد بتطوير التعليم إجرائياً: هو رسم خطط وإحداث تغييرات ذات آثار متبادلة بين مكونات المنظومة التعليمية للنهوض بالمنتجات التعليمية وتحسينها.

2- تطوير كليات التربية: ويقصد به في هذه الدراسة التوجه نحو إحداث نقلة نوعية في برامج وخدمات هذه الكليات للوصول إلى مخرجات أفضل، تحقق الشروط والمواصفات والمعايير المستهدفة في سبيل خدمة مطالب التنمية المستدامة والتوافق مع الرؤى الوطنية والتوجهات العالمية.

3- نظام الجامعات الجديد: عبارة عن نظام مستحدث يتضمن استراتيجيات وأحكام ومواد نظامية تهدف إلى تطوير الجامعات السعودية والبرامج والعلميات التعليمية والبحثية كما يسعى إلى تحقيق العديد من المكتسبات وتنمية الموارد المالية ويسد الاحتياجات التنموية وسوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 .

الدراسات السابقة:

وجدت العديد من الدراسات التي هدفت تطوير الكليات التربوية، منها دراسة (Jackson and Schuler, 2001) التي هدفت إلى تحويل المعرفة إلى ميزة تنافسية في بيئة العمل وكان من نتائج الدراسة مدى أهمية عقد الشراكات التعليمية بين الكليات التربوية والخبراء الدوليين في الجامعات العالمية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم بما يسهم في تغيير المنظومة التعليمية وأحداث تطوير نوعي يحول المعارف إلى مهارات تطبيقية وممارسات عملية.

كما هدفت دراسة (Schwab, DeFranco, Burelle, 2004) إلى تقديم برنامج لإعداد المعلمين وقادة المستقبل، وأوضحت الدراسة أن الهدف ليس إشارة إلى ضعف دور الجامعات والكليات في القرن الماضي وعدم أهميتها فقد كانت حاضنة المعلمين وصانعة الأجيال والقادة؛ وإنما الغاية التي سعت إليها الدراسة هو أن الجامعات بصورتها الراهنة غير متكافئة مع متطلبات عصر الثورة الصناعية الرابعة والقرن الرقمي.

أيضا هدفت دراسة (Hitz, Walton, 2004) إلى ضرورة إعادة النظر في برنامج إعداد المعلم وتعزيز وظيفته التربوية وتطويره بصورة عصرية واكسابه المهارات والكفاءات المعينة على التعامل مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة.

إضافة إلى دراسة (Darling-Hammond, 2006) التي هدفت إلى تطوير المعلمين في القرن الحادي والعشرين وكان من نتائج الدراسة أن بعض الكليات مازالت تمارس التعليم العالي في صورته التقليدية القائمة على التلقي والتنظير واستخدام أساليب تقويم قديمة وغير فعالة لا تناسب تطلعات القرن الجديد.

كما وجدت دراسات عربية في نفس سياق تطوير الكليات التربوية منها دراسة (إبراهيم، 2014م) التي تناولت معرفة مستوى جودة مخرجات كلية التربية بحوطة سدير في ضوء معايير الجودة بالمملكة العربية السعودية. وإلقاء الضوء على جوانب القوة في مخرجاتها، وبالمقابل معرفة جوانب الضعف والقصور فيها، وما الأسباب المؤدية لذلك وكيفية معالجتها وتحسينها وتطويرها. وبينت الدراسة أن جودة المخرجات التعليمية من أهم مقاصد الجودة والاعتماد الأكاديمي، وأنها الدليل الحقيقي على نجاح نظام الجودة في أي مؤسسة تعليمية وهذا ما تحتاجه فعليا الكليات التربوية في الجامعات السعودية.

أما دراسة (عبدالله وأبوراضي، 2014م) فقد هدفت الدراسة إلى معرفة الأطر النظرية والفكرية للمنظمة المتعلمة ومدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير كليات التربية في مدينة بنها في ضوء نماذج المنظمة المتعلمة. وأظهرت الدراسة أن كلية التربية بنها لا تبذل جهودا كبيرة في تطوير الكلية ولا ترسم أفكار تدعم عملية التعلم والتعليم لديها وفق نظرية مشتركة ومتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية، كما أن الكلية بحاجة ماسة إلى وضع تصور للسياسة التعليمية والبرامج التربوية المواكبة للمستجدات في مجال نظريات التعلم والتعليم.

أيضاً دراسة (مخلوف، 2016م) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة درجة الكفاءة الداخلية النوعية في عملية التربية بجامعة الفيوم في تنمية رأس المال البشري، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة وهي انخفاض درجة الكفاءة الداخلية النوعية للكلية، وقد أوصت بإعادة النظر في تشكيل الهيكلة التنظيمية للكلية وتطوير المقررات الدراسية بما يعود بالنفع في إعداد المعلمين وتنمية الرأس المال البشري بصورة أفضل وأكثر جودة.

كما هدفت دراسة (دهمان، 1435هـ) إلى معرفة دور التقييم الخارجي في تطوير أداء كليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة. وقد نادت الدراسة بأهمية توجيه طلبة كلية التربية وإرشادهم حول الأمور المهمة المتعلقة بالبرامج التربوية المقدمة ومهامها الوظيفية المستقبلية، كما أكدت الدراسة على ضرورة التنوع في معايير القبول للطلبة المتقدمين، كما حثت الدراسة على أهمية وضع آليات محددة يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس والطلبة في عملية تخطيط وتطوير رؤية ورسالة كليات التربية بالجامعات.

واتضح من نتائج الدراسة التي أجراها (الدهشان 2019) حول برامج إعداد المعلم لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة أن هذه الثورة أحدثت تغييرات جوهرية في أهداف وطريقة التعليم والتعلم، وهو ما يفرض على المعلمين أدواراً ومسؤوليات جديدة تستلزم إعادة النظر في هذه البرامج بكليات التربية.

أما دراسة العامري (1436هـ) فقد هدفت إلى تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الأداء الأكاديمي بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء تدويل التعليم الجامعي، وقد أظهرت الدراسة إلى مدى حاجة كليات التربية في الجامعات السعودية لمواكبة التطورات والتغييرات المستحدثة والاتجاهات العالمية في تطوير الأداء المؤسسي، وإضفاء البعد الدولي على المناهج والمقررات والبرامج الأكاديمية، وأنشطتها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع؛ لأجل النهوض بالمستوى المعرفي والمهاري والمهني للكليات التربوية إلى مستوى احترافي كما هو شأن كليات التربية في الجامعات العالمية.

وإلى جانب هذه الدراسات فقد قامت بعض كليات التربية بدراسات تقييمية لأنشطتها المختلفة من خلال عدد من اللجان العلمية والأفراد ذوي العلاقة والاختصاص (الخطيب، 1437هـ).

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اجتماعها في فلك تطوير كليات التربية والسعي في تحسين جودة المخرجات التعليمية، واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

1. اهتمت بعض الدراسات السابقة بالجانب الكمي التحليلي لقياس مدى تطوير كليات التربية من حيث اهتمامها بالأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس ومدى فاعليته تدريسيهم للمقررات الدراسية والمواد العلمية.
2. استهدفت الدراسات التعرف على مستوى جودة المخرجات التعليمية للكليات التربوية في الجامعات الأجنبية والعربية عامة والجامعات السعودية خاصة، فبينت جوانب القوة وأيضاً ألفت الضوء على جوانب القصور، ولكنها في تناولها لطرق وسبل التحسين والتطوير لمواطن الضعف لم تكن بالصورة المتقدمة الفعلية التي توائم تطلعات رؤية المملكة 2030 فما زالت مقترحات تلك الدراسات تدور في فلك إعداد المعلم بصورة اعتبارية.
3. تناولت الدراسات السابقة التحديات العالمية والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي عامة وكليات التربية خاصة، وكيف يمكن النهوض بالمستوى الأكاديمي والمهني فيها، ومدى الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تفرضها وتتيحها الثورة المعلوماتية والتقدم التقني.

وتركزت الدراسة الحالية على تناولها تطوير كليات التربية في الجامعات السعودية تطويراً نوعياً يساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 وتحسين جودة المخرجات التعليمية والارتقاء بها من المستوى التقليدي في إعداد المعلم، وصناعة الباحثين لخدمة رؤى وبرامج التنمية المستدامة؛ حيث قدمت الدراسة الحالية صورة لمراحل نشأة كلية الدراسات العليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز كدراسة حالة ونموذجاً واقعياً يمكن أن تستفيد منه الكليات التربوية في الجامعات السعودية وغيرها.

الإطار النظري:

يتضمن الإطار النظري للدراسة الحالية عرض عدد المحاور الأساسية لموضوعها، هي على النحو التالي:

أهمية تطوير الكليات التربوية:

تشهد الجامعات السعودية تحولات متسارعة في استراتيجياتها وأنماط التعليم، خاصة بما يتعلق بالتعليم العالي. وتأتي هذه التغيرات والتطورات استجابة للتحديات المحلية والعالمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، فسعى قادتنا إلى وضع رؤية المملكة 2030 بما يحقق الحياة الكريمة للمجتمع وأفراده والتنمية المستدامة، التي تهدف إلى تحقيق العدالة

الاجتماعية وإتاحة الفرص التعليمية والعملية والمهنية للجميع، فنجد الرؤية في التعليم تتطلع إلى إصلاح التعليم ومخرجاته باعتباره قوة دافعة لتطوير المجتمع وتقدمه.

وتعتبر كليات التربية نواة الإصلاح التعليمي باعتبارها المؤسسة المسؤولة عن إعداد وتطوير الكوادر العلمية المؤهلة علمياً ومهنياً ومهارياً وثقافياً للتدريس في مراحل التعليم المختلفة.

وكليات التربية في منظومتها المكونة من برامج تعليمية متنوعة وصرح مؤسسي تعليمي يضم المعارف التربوية والمهارات المهنية والكفاءات مع توفير بيئة خصبة للبحث العلمي، كل ذلك من شأنه الارتقاء بالمستوى الأدائي والعلمي ويسهم في تحسين المخرجات التعليمية من المعلمين والمعلمات الذين يعول عليهم الأمر في تحقيق جودة التعليم العام في المملكة العربية السعودية؛ إذ أن أي فرد قد نال قدراً عالياً من المعارف في تخصصه العلمي لا يمكنه العمل كمعلم إلا إذا تأهل تربوياً.

ومع تزايد التحديات والتحويلات العالمية يزداد الطلب على كلية التربية تحسين استراتيجياتها ورسالتها ورؤيتها العلمية، وتصعيد أهدافها إلى قمة الهرم التعليمي فتتحول من كلية تربوية في شكلها التقليدي إلى كلية تربوية متطورة، بما يوائم التطلعات المستقبلية للتعليم وتحقيق التقدم للمجتمع السعودي.

وتعرف مخرجات التعلم بأنها: "عبارات توضع ما متوقع من الطالب معرفته وفهمه ويكون قادراً على إظهارها بعد الانتهاء من عملية التعلم" ثم يكمل "وفي هذا الصدد يمكن أن تكون عملية التعلم على سبيل المثال، محاضرة، مقراً أو برنامجاً كاملاً". (كينيدي، 1434، 27-28) فمخرجات التعليم هي المجالات المعرفية والمهارية والفنية التي تسعى المؤسسة التعليمية في اكتسابها للطلبة عند إكمالهم لمستوى تعليمي محدد وتظهر في عبارات معينة تصنف ما ينبغي أن يكتسبه ويعرفه الطالب ويكون قادراً وتمكناً من أدائه ويتوقع المتعلم إنجازه في نهاية دراسته لمساق دراسي أو برنامج تعليمي معين، كما أن لتحديد مخرجات التعلم أهمية عظمى لكافة الأطراف المشاركة في المنظومة التعليمية (دليل كتابة مخرجات التعلم: 2016).

وجودة مخرجات العملية التعليمية كما تراها أبو بكر تعني بالاستراتيجيات والخطط والآليات التي تهدف إلى توظيف وتفعيل المعلومات والمهارات والكفاءات لتحقيق جودة مستمرة فعالة بما يسهم في التطوير والارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، فجودة المخرجات التعليمية بذلك تبرز من خلال الفاعلية ما بين ما تتضمنه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومهارات وكفاءات ومعارف متراكمة وما بين الآليات والخطط والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة وفقاً لتوجهها ورسالتها وفلسفتها (أبو بكر، جودة ومخرجات التعلم).

ولكي تتمكن الكليات التربوية من تحسين خريجها في قالب معاصر يلبي احتياجات المجتمع السعودي، فالأمر يتطلب أن تمتلك الكلية درجة عالية من الفاعلية التعليمية والمهارات البحثية، مستندة إلى مقاييس موضوعية لمواصفات الخريج التربوي وفقاً لمتطلبات التعليم العالي والتعليم العام ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى أنه يستوجب على الكليات التربوية قبل تصميم البرامج التربوية والمشاريع العلمية أن تقرّ الواقع المجتمعي قراءة فاحصة نافذة واعية؛ لمعرفة ماذا يحتاج المجتمع والتعليم بفروعه والمؤسسات وسوق العمل من كلية التربية أن تقدم لهم؟ وما المهارات والكفاءات الواجب توافرها في خريجي كلياتها؟ ولا تقف العجلة

لتطويرها إلى هذا الحد، بل تتعدى إلى ما بعد التوظيف، وكيف يمكن أن تدعم كليات التربية المعلم والموظف أثناء الخدمة دعما علميا عاليا غير تقليدي يساهم في نموه المهني وتغذيه بمهاراته وتزويده معرفيا في مجال تخصصه وتقييمه تقويم مستمر لتعزيز عملية التعلم والتعليم مدى الحياة.

جودة المخرجات التعليمية وعلاقتها بأعضاء هيئة التدريس:

إن العلاقة بين عضو هيئة التدريس بالمتعلم الخريج علاقة طردية، فمن حيث يتم اختيار عضو هيئة التدريس منذ البدايات يتم تحديد نوع الخريج الذي يلتحق بالهيئة التدريسية لذلك يشترط فيه التميز والإبداع ليجتذبه نحو كونه عضو هيئة التدريس (جامع ، 2013، 163). وأن تكون لديه القدرة على صناعة معلم المستقبل، ومن أهم الوظائف المناطة على عضة هيئة التدريس التي يحقق بها جودة الكليات المخرجة التعليمية هي كالتالي:

1. إكساب المعارف وتنميتها: تعليم المتعلم كيفية الحصول على المعلومات والمعارف من مصادرها الصحيحة الموثوقة والتنسيق بين المعارف المتنوعة ومساعدة المتعلمين في توظيف العلوم والأفكار في المجالات الحياتية المختلفة مع التركيز على العلوم ذات التخصص.
2. تعليم طرق التفكير: جدير بعضو هيئة التدريس في التعليم العالي إحداث نقلة نوعية في طرق التدريس فلم يعد التعليم ينحصر في نقل المعرفة، بل تعدت وظيفته التربوية إلى توجيه المتعلم في عملية التعلم وتعليمهم طرق التفكير المختلفة، كالتفكير الناقد والتفكير الاستراتيجي والتفكير الإبداعي والتفكير التحليلي وغيرها، وتنمية المهارات العقلية العليا كالتحليل والتركيب والتقييم بما يعينهم على الخلق والإبداع.
3. التعليم في العالم الرقمي: يتطلب تحسين المخرجات التعليمي وجود الأستاذ الجامعي الرقمي، الذي يتمتع بالمهارات التقنية المعاصرة ومتمكن منها؛ حيث تساعده تلك المهارات على تقديم تعليم نوعي يوائم متطلبات العصر، ولديه إلمام بالعلوم المعاصرة وتقنياتها وقادراً على فهمها فهما جيداً، ولديه القدرة على التعامل مع الفصول الافتراضية وتقديم المادة التعليمية والأنشطة الإثرائية تقنيا، بل ويعقد الاختبارات الإلكترونية والتقييم الإلكتروني.
4. إعداد الباحث: لعل أبرز ما يميز التعليم العالي هو النشاط البحثي وإجراء الأبحاث العلمية وهذه من صلب التخصصات التربوية على وجه الخصوص، لذلك من أوجب الأمور على الأستاذ الجامعي تنمية مهارات البحث العلمي لدى المتعلم، وتعزيز روح البحث لديه وتنمية الحس المعرفي والاستقصاء والبحث عن الحقيقة، والنقد وإكسابه مهارة قراءة الواقع المجتمعي، ونقده وتحليله والتعرف على المشكلات التعليمية، والقدرة على استخدام التفكير العلمي والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الصعوبات، وحل المشكلات وإحداث التغيير والتطوير في المؤسسات التعليمية.
5. ربط التربية بالواقع: على الأستاذ الأكاديمي إحداث نقلة نوعية وتكون جديرة بالاهتمام؛ حيث أن التربية ماهي إلا إصلاح للواقع والحياة وتطوير للمجتمع، وأن المجتمع والأفراد لا يمكن إصلاحهم إلا بالتربية، وهذا يتطلب عند تدريس المقررات التربوية أن لا يفصل بين

الجانب النظري والتطبيق العملي، فما يتم تعليمه في مدرجات المحاضرات نظرياً يتم تطبيقه سلوكياً واقعياً ومهنياً وهو من أهم المؤشرات لجودة المخرج التعليمي.

جودة المخرجات التعليمية وعلاقتها بالمتعلم:

لضمان تحقيق جودة المخرجات التعليمية بما يتعلق بمحور المتعلم: يتطلب ثلاث خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى: هو اختيار الطالب الخريج.

الخطوة الثانية: الإعداد المهني للطالب الخريج.

الخطوة الثالثة: التدريب أثناء الخدمة.

الخطوة الأولى: اختيار الطالب الخريج: إن نجاح العملية التعليمية في التعليم العام مرهون باختيار المتعلم/ معلم المستقبل وهذا يفرض على كليات التربية التطوير المستمر في منظومتها التعليمية واختيار معايير ومقاييس عالية المستوى؛ فمهنة التعليم هي من أجل المهن وأرفعها لارتباطها بتقدم الأمم ورفي المجتمع، فضلاً أن الطالب الخريج قد يتسنى له إكمال الدراسات العليا في تخصصه، كل ذلك يفرض على كليات التربية أن تضبط معايير نوعية في اختيار الطلبة، ولا تقتصر على المعايير الكلية كدرجات التعليم الجامعي ودرجة القدرات الجامعية، إضافة يجب إضافة معايير لغوية كإجادة اللغة الإنجليزية وحصوله على درجة محددة في اختبارات الكفايات اللغوية، ومن الضروري إجراء اختبار المقابلة للطالب للتأكد من السمات الشخصية والأتزان النفسي والنضوج العقلي والتحقق من اكتسابه بعض المهارات النوعية في القدرة على التواصل الفعال والحوار وإيصال المعلومات وبعض المهارات الإدارية، والتحقق أيضاً من وجود اتجاهات إيجابية نحو البحث العلمي.

الخطوة الثانية: الإعداد المهني للطالب الخريج: وهي الخطوة الفعلية للبرامج التربوية المقدمة من الكلية وتشمل عدة جوانب منها:

1-البرامج التربوية: حيث أن البرامج التي تقدمها الكليات التربوية من برامج الماجستير والدكتوراه بأنواعها المختلفة، ولعل برنامج الماجستير المهني للمعلم هو أكثر ما يميز النقلات النوعية في الكليات التربوية من الدبلومات إلى هرم الدراسات العليا (ماجستير): إذ أن برامج الإعداد المهني للمعلم برامج يفرضه الواقع ومسيرة للتطورات التي يشهدها المجتمع السعودي في رؤية 2030 والثورة الصناعية الرابعة، فإعداد المعلم في حلته الجديدة تقتضي إعداد برامج عليا وفق مقاييس وزارة التعليم، تتنوع هذه البرامج بين مواد التخصص والمهارات البحثية والمهارات التقنية والقدرة على التعامل مع التعليم الإلكتروني والفصول الافتراضية، كما تسهم في تكون اتجاهات إيجابية لدى المتعلم نحو مهنة التعليم، وتعمل على صناعة معلم المستقبل المحترف في مجاله العلمي وإعداده الإعداد الجيد.

2-البحث العلمي: تهدف رؤية المملكة 2030 إلى إحداث تغييرات وتحولات نحو مجتمع قائم على المعرفة، وهذا التحولات والتطورات تقوم على حصاد العقول والاستثمار الإنساني الذي هو أهم الموارد الحيوية لأي مجتمع ما، ولتحقيق الرؤية تسهم الجامعات السعودية وكليات التربية بصورة خاصة في المشاركة العلمية عبر مراكزها البحثية، وكان من أهم بنود

رؤية 2030 في التعليم هو سد الفجوة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، كما أن وزارة التعليم تسعى إلى تحقيق هدفين مهمين وهما:

الهدف الأول: أن تصبح 5 جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمية.

الهدف الثاني: الارتقاء من المركز الحالي وفق تصنيف 2015 لتصبح من ضمن 10 بلدان في مؤشر العالمي التنافسي.

ولتحقيق الهدفين يأتي دور الجامعات السعودية في دعم عضو هيئة التدريس والطلاب في المشاريع البحثية، وإيجاد مصادر تمويل تدعم الحركة البحثية أمثال: عمادة البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز، والكراسي البحثية (كرسي الأمير نايف للقيم، وكرسي الأمير خالد الفيصل للاعتدال) وأيضاً المراكز البحثية، إضافة أن الجامعة تدعم المشاريع البحثية المميزة لطلبة الدراسات العليا من خلال إمكانية نشر الأبحاث والحوافز المادية.

3-التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة بأنها تنمية تفاعلية مستمرة عادلة متوازنة متكاملة لا تلي احتياجات الأجيال الحاضرة على حساب الأجيال القادمة، بل تراعي البيئة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (أبو النصر، محمد: 2017، 82). وهنا قد نتساءل ما علاقة كلية التربية والتنمية المستدامة وتحسين المخرجات التعليمية؟

إن التعليم العالي لديه القدرة في صياغة القيم وإكساب المتعلم المفاهيم وتكوين الاتجاهات الإيجابية وتطوير المهارات لديه نحو البيئة وتحسين السلوك البيئي للمجتمع والأفراد، فتسهم الكليات التربوية في فهم المشاكل البيئية، والعواقب المترتبة عليها، وكيف للمتعلم أن تكون لديه القدرة على تطوير وتحسين سبل الحياة، ومعرفة الأساليب العلمية لتحقيق ذلك، وأيضاً على كلية التربية تشجيع التربية البيئية وعمل الدورات والتدريبات للمتعلمين بما يحقق الحياة المستدامة، وتعزز قيم الاستدامة لدى المتعلمين كقيم الحب والتعاون والمشاركة والاعتدال والرعاية للفرد والمجتمع ودعم الكرامة الإنسانية والمواطنة الصالحة، وأن تحقق الكلية التربية المستدامة بصورة فعلية تطبيقية عن طريق دمجها في المقررات الدراسية والبحث العلمي والأنشطة اللاصفية.

الخطوة الثالثة: التدريب أثناء الخدمة: لا يتوقف الدور الريادي للكليات التربوية في إعداد المعلم أثناء مسيرته العلمية فقط، بل يمتد دورها التربوي إلى تدريب المعلمين أثناء الخدمة عن طريق عقد شراكة مجتمعية بين كليات التربية ووزارة التعليم المتمثلة في إدارتها بالمناطق؛ لتقديم الندوات والدورات العلمية التي تعزز وظيفة المعلم وفق رؤية 2030، وتحقيق التكامل التربوي بين التعليم العالي والتعليم العام وتوحد الأهداف والرؤى والرسالة وتطوير الممارسات التربوية.

التحديات التي تواجه تطور الكليات التربوية:

تعرف الدراسات التحديات: بأنها عبارة عن التغيرات والصعوبات والعوائق ذات أبعاد مختلفة، تشكل خطراً أو تهديداً يواجه التعليم العالي ويتطلب التعرف على أسبابها، وكيفية مواجهة تلك التحديات والتحكم فيها بالطرق العلمية الصحيحة، وطرح البدائل الممكنة التي

تسهل تلك العراقيل وتزيل الصعوبات. ومن أهم التحديات التي تواجه تطوير كليات التربية انعكاسات نظام الجامعات الجديد في المملكة العربية السعودية الصادر عام 1441هـ:

التحديات الاقتصادية: كليات التربية التي تقدم برامج في الدراسات العليا قد تواجه ضعف في تمويل الأبحاث العلمية، وضعف المخصصات المالية للتعليم العالي بما يدعم طلبية الدراسات العليا والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وضعف الحوافز المادية وعدم توفير الإمكانيات كالمباني المناسبة والقاعات الدراسية المجهزة بالأجهزة التقنية اللازمة لها، وورش العمل والمعامل للتربية الخاصة وتقنيات التعليم وغيرها، كل ذلك قد يشكل عبئاً وأزمة في تحقيق الأهداف المرجوة للدراسات العليا التربوية، كما يذكر الجهني بعض المؤشرات الدالة على قصور التمويل للتعليم العالي منها: تقلص عدد الأساتذة المفترض ابتعاثهم إلى جامعات أجنبية والاقتصار على الابتعاث الداخلي نتيجة قلة الموارد المالية، إضافة إلى عجز بعض الجامعات عن تمويل الإجازات البحثية لأعضاء هيئة التدريس خارج البلد، وتوقف بعض المشاريع التطويرية للتعليم العالي أو سيرها ببطء. (الجهني، 1429هـ، 41). وهذا يتطلب إيجاد الحلول المناسبة مثل:

1. تفعيل دور الأوقاف العلمية والكراسي باعتبارها مصدر تمويل ذاتي له صفة الاستمرارية والاستقلال والاستقرار، فهي كفيلة بأمر الله في تمويل الدراسات العليا التربوية والمساهمة في الإصلاح التعليمي والتطوير التربوي وتغطيه نفقات التعليم العالي.
2. من البدائل الناجحة لتمويل التعليم العالي عمل برامج الدراسات العليا المدفوعة، وأيضاً تدويل التعليم العالي واستقطاب الطلبة المتميزين والباحثين وإتاحة فرص التعليم العالي لهم في كليات التربية بالجامعات السعودية.
3. البحث عن صيغ للشراكة المجتمعية تعزز دعم وتمويل مناشط كليات التربية خلال المرحلة المقبلة.

التحديات المعرفية: وتتمثل في الجوانب التالية:

1. زيادة التدقيق المعرفي والثورة المعلوماتية التي تفرضها العولمة الإعلامية والشبكات العنكبوتية، وزيادة الطلب على البحث العلمي لحل المشكلات والأزمات التي يواجهها المجتمع، وبالتالي يزداد الطلب في هذا الزخم المعلوماتي توفير المصادر والمراجع العلمية والتربوية الموثوقة، والأبحاث الأجنبية والتجارب العالمية ذات التخصص.
2. زيادة الطلب على الدراسات العليا التربوية باعتبارها حلقة وصل بين التعليم العالي والتعليم العام في كافة التخصصات التربوية، إضافة وعلى وجه الخصوص زيادة الطلب والإقبال على برنامج الماجستير المهني للمعلم للتعليم العام بكافة تخصصاته وفروعه وأيضاً التربية الخاصة، وحاجة المؤسسات التعليمية لمعلمين ومعلمات يمتلكون المهارات اللازمة وفنيات التدريس الاحترافي ويتحلون بالكفاءات العالية.
3. التوجيه نحو إعادة فتح بعض برامج البكالوريوس في كليات التربية في تخصصات عدة.

تحديات أكاديمية: وتتمثل فيما يلي:

1. نقص أعداد أعضاء وعضوات هيئة التدريس؛ بسبب قلة توظيف حملة الدكتوراه، أو انتداب الأعضاء الذين هم على رأس العمل لجامعات أخرى، أو التفرغ العلمي في حال عدم

- وجود العدد الكافي، خاصة في ظل التوجه نحو افتتاح برامج تربوية في مستوى البكالوريوس.
2. نقص الأعضاء في بعض التخصصات التربوية من حيث الدرجات العلمية العليا، مما قد يسبب بوجود أزمة في الإشراف على المشاريع والرسائل العلمية.
3. من المشاكل التي تواجه عملية التطوير للكليات التربوية قلة الخبراء التربويين في مختلف التخصصات العلمية، ومن جانب آخر توحيد المدارس الفكرية لإعداد الأساتذة في أثناء الابتعاث، مما قد يؤدي في تشكيل نمط فكري سائد يؤثر سلبيا في الإبداع والتميز العلمي.
4. عدم تطوير عضو هيئة التدريس لنفسه بعدم زيادة إنتاجه البحثي، وقد تعزو أسباب ذلك إلى زيادة العبء التدريسي أو تكليفه بأعمال إدارية ونحوها.
- تحديات العالم الرقمي: أبرز ما يميز الثورة التقنية هو نقل المجتمعات من صورتها التقليدية إلى صورة عصرية بطبيعة رقمية، وهذا يمثل تحدي معاصر للدراسات العليا في كليات التربية تظهر معالمها في النقاط التالية:
1. الوسائل التقنية والتقدم التكنولوجي يقدم فرص استثمارية عالية للتعليم العالي، يمكن الاستفادة منها في تقديم برامج تربوية إلكترونية عن بعد تتيح لكافة أفراد المجتمع إكمال دراستهم والتقدم العلمي.
2. يفرض التعليم الرقمي على الإدارات القائمة على التعليم العالي في كليات التربية تفعيل المعاملات الإلكترونية منذ اللحظات الأولى، لتقديم طلب الالتحاق للبرامج إلى الإجراءات الأخيرة في طلب المناقشة واستلام وثيقة التخرج.
3. التعليم الرقمي يفرض كذلك أساليب الكترونية جديدة على عضو هيئة التدريس والطالب في معرفة تقنيات التعليم الافتراضي والمناهج الرقمية والتقويم الإلكتروني وغيرها، مما يتطلب على عمادة التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد عقد الدورات التطويرية للأكاديميين والطلبة في تعلم أدبيات التعليم الإلكتروني والتقدم بصورة مستمرة متجددة.
- ولمواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه تطوير كليات التربية قدم المؤتمر الدولي (كليات التربية وإعادة بناء التعليم) تقريرا يستلزم على كليات التربية في مشاريعها التطويرية أن تسعى إلى:
1. تطوير برامجها التعليمية في ضوء المستويات المعيارية والأطر النظرية والاحتياجات العقلية المستقبلية للتعليم.
2. التطوير المهني المستمر للمعلمين ولأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ظل المستجدات الحديثة ومجتمع المعرفة.
3. تقويم البرامج الأكاديمية المقدمة في إعداد معلم المستقبل تقويما مستمرا.
4. توجيه الكوادر الأكاديمية من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا والباحثين نحو الأبحاث النوعية، توجيهها وظيفيا بما يعين على تحسين المخرجات التعليمية ورفع كفاءتها.

5. تفعيل مهارات الأبحاث التربوية في برامج إعداد المعلم بطريقة فعلية تخدم الواقع وترسم المستقبل بصورة أفضل. (المؤتمر الدولي، 2014م، 6).

ويظهر من التقرير السابق ضرورة تطوير كليات التربية وتحديث برامجها في إعداد المعلم وتحسين المخرجات التعليمية؛ لكونهم القوى البشرية والرأس المال الفكري الذي تعتمد عليه وزارة التعليم في تحقيق أهدافها المستقبلية في التغيير والتنمية المستدامة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي الوثائقي وهو منهج يستند إلى جمع الوثائق والسجلات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتحليل المعلومات المسجلة بهدف استنتاج الأدلة والبراهين والنتائج التي يهدف الباحث إلى تحقيقها في دراسته. (أبو علام، 1435هـ، 198) وفي هذه الدراسة تم الرجوع إلى العديد من السجلات الرسمية المتعلقة بكلية الدراسات العليا التربوية ومناقشة المعلومات الموثقة من الوثائق لمعرفة التسلسل الزمني لنشأة الكلية وتطويرها منذ بداية البرنامج العام للتربية، ثم برامج الدبلومات العالية في التخصصات المختلفة، ثم برامج الدراسات العليا التربوية درجة الماجستير ثم المعهد حتى أضحت كلية دراسات عليا تربوية.

أيضا استخدم منهج دراسة الحالة، ويعرف عبيدات دراسة الحالة بأنه: منهج علمي يتجه لجمع المعلومات والبيانات العلمية المتعلقة بحالة أفراد أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع ويقوم على أسس التعمق لدراسة مرحلة معينة أو الجذور التاريخية للحالة ومعرفة العوامل التي ساهمت في تشكيل الحالة بقصد التوصل إلى نتائج وتعميمات علمية متعلقة بوحدة الدراسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها، وتتطلب دراسة الحالة في جمع البيانات إلى بعض الأدوات البحثية مثل: الاستبانات، المقابلة، الملاحظة، الوثائق والسجلات... وغيرها (عبيدات وآخرون، 1416هـ، 249-251). ويعد منهج دراسة الحالة أسلوباً من أساليب الدراسة الكيفية، على الرغم من أن بعض دراسات الحالة يستخدم فيها أساليب كمية، وتم استخدام هذا المنهج في الدراسة الحالية لوصف وتفسير وتقويم نموذج من نماذج كليات التربية في المملكة العربية السعودية دونما حاجة لإتباع إطار نظري محدد أو إتباع مدرسة معينة خلال عمليات تفسير واقع هذا النموذج (أبو علام، 1435هـ). وهنا فإن الدراسة الحالية تناولت كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز مستعرضة فيها المعلومات والبيانات المتعلقة بنشأة الكلية منذ البدايات إلى الوقت الراهن والبرامج المقدمة، واستخدمت أداة المقابلة مع مشرفا الأقسام ووكيلة الكلية، وأيضاً بطاقة المقابلة مع عينة عشوائية من الخريجات في مختلف السنوات والتخصصات وتحليل أقوالهم وعرضها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من وكالة كلية الدراسات العليا التربوية ومشرفات الأقسام وعينة عشوائية من خريجات الكلية يبلغ عددهم 30 خريجة.

عينة الدراسة:

تم تطبيق دراسة الحالة على مشرفات الأقسام العلمية بكلية الدراسات العليا التربوية، علاوة على وكالة الكلية باعتبارهم عينة عمدية بحكم طبيعة عملهم القيادي بالكلية، واملاكهم الخبرة المناسبة للاستجابة للمقابلة. كما تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من خريجات كلية الدراسات العليا التربوية من برامج الدبلوم العام في التربية والدبلوم العالي وبرامج الماجستير لمختلف التخصصات بواقع 20 خريجة، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1440هـ - 1441هـ، وكان المغزى من دراسة الحالة هو تناول نموذج واقعي لتطوير كلية تربوية من المستوى التقليدي إلى مستوى تعليمي عال، وإحداث تغيير في إعادة الهيكلة وتحسين المخرجات التعليمية بما يواكب رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في التعليم.

نشأة وتطوير كلية الدراسات العليا التربوية:

إن الوظيفة الأساسية بالمقام الأول للكليات التربوية وبرامجها التربوية المقدمة هو إعداد المعلمين، لذلك كان لزاماً عليها تطوير وتحسين برامجها التربوية بصورة مستمرة بما تتوافق مع احتياجات المجتمع وأفراده، وتتواءم مع التطورات المتلاحقة في المجالات العلمية والبحثية والتربوية محلياً وعالمياً، والسعي في تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي للبرامج المقدمة للطلبة الذين سيمارسون مهنة التدريس في مؤسسات التعليم العام، ووفق مفاهيم الجودة ومعاييرها أن مهنة التعليم كسائر المهن الأخرى لا يمكن أن يمارسها إلا من أعد لها إعداداً جيداً عن طريق إكسابه المعارف والعلوم وإكسابه أيضاً الخبرات المطلوبة لممارسته أدواره بمهارة وإتقان وكفاءة (عبدالوهاب، 2010م، 88). وهنا تقدم الدراسة نموذجاً لإحدى كليات التربية في الجامعات السعودية سعت في إعادة صياغة وبناء لهيكل التنظيمي للكلية وتطوير برامجها التربوية في صورة تلبى احتياجات وزارة التعليم حاضراً ومستقبلاً هذا النموذج يتمثل في كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز، ولغرض تطبيق منهج دراسة الحالة، تم الرجوع إلى الوثائق الخاصة بالكلية لبيان وتوضيح المراحل التطويرية التي تعاقبت للدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز منذ بداية البرنامج العام للتربية، ثم برامج الدبلومات العالية في التخصصات المختلفة، ثم ارتقت إلى تقديم برامج الدراسات العليا التربوية درجة الماجستير، ثم المعهد حتى أضحت كلية دراسات عليا تربوية.

كانت بذرة الانطلاقة للدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز عام 1409هـ بإنشاء الدبلوم العام في التربية بقرار مجلس الجامعة رقم 19 في جلسته الثالثة عام 1409هـ بهدف سد الاحتياج وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات آنذاك من المعلمين والمعلمات المؤهلين تربوياً والالتحاق بمهنة التعليم في المؤسسات التعليمية.

وفي عام 1425هـ تم إنشاء ثلاث دبلومات عليا وهي: الدبلوم العالي للإدارة التربوية والدبلوم العالي لتقنيات التعليم والدبلوم العالي في الإرشاد والتوجه التربوي، وفي عام 1427هـ أضيف إلى باقة الدبلومات السابقة الدبلوم العالي للتربية الخاصة، يتضمن العديد من المسارات التخصصية وهي: الإعاقات العقلية والإعاقات البصرية، الإعاقات السمعية، صعوبات التعلم، الاضطرابات السلوكية والتوحد وأيضاً مسار التفوق العقلي والموهبة.

وكانت البرامج التربوية المقدمة تتناول ثلاث جوانب مهمة: الجانب العلمي التخصصي، الجانب الثقافي والجانب المهني، وقد تعددت المقررات الدراسية التي اندرجت تحت مظلة تلك الجوانب لتكون وحدة متجانسة متكاملة فيما بينها بما يثري المتعلم معرفياً ومهارياً ومهنياً وقيماً، وكان أهم ما يميز البرامج المقدمة خضوعها للتطوير والتحسين وعرضها بصورة مستمرة للجهات المختصة بالجودة والاعتماد الأكاديمي، وتقويم هذه البرامج ومحتوى المقررات الدراسية في ضوء المستويات المعيارية، إضافة إلى عرضها على أهل الاختصاص والأكاديميين والخبراء في مختلف المجالات للوقوف على سلامة البناء وجودته ومعالجة جوانب الضعف والقصور فيها للارتقاء بها إلى مستوى يتواءم مع التطورات المحلية والعالمية، وقد حصلت برامج الدبلومات على الاعتماد البرامجي على المستوى الدولي من هيئة اليونسكو UNDP عام 1427هـ.

وفي عام 1430هـ انطلقت مسيرة جديدة من برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز وهو برنامج الماجستير في التخصصات التالية:

1. تخصص الإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي.

2. تخصص تقنيات التعليم.

3. تخصص الإدارة التربوية.

وكانت جميع التخصصات تقدم للطالبات انتظاماً ووفق نظام المقررات الدراسية والمشروع البحثي.

- وفي عام 1431هـ استحدث تخصص الإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي نظام التعليم من بعد كأول برنامج في العالم العربي يقدم بذات النظام.
- وفي عام 1436هـ استحدث قسم تقنيات التعليم وقسم الإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي برنامجاً آخر في الماجستير وفق نظام المقررات الدراسية والرسالة.
- وفي عام 1437هـ تم تغيير مسمى برامج الدراسات العليا التربوية إلى معهد الدراسات التربوية واستمر المعهد لمدة عامين.
- وفي عام 1439هـ تم افتتاح كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز من قبل معالي وزير التعليم فكانت أول كلية للدراسات العليا التربوية في المملكة العربية السعودية ، وفي نفس العام تم استحداث ماجستير التربية الخاصة العام.
- وفي عام 1440هـ استحدث قسم تقنيات التعليم برنامج الدكتوراه كأول قسم في الكلية يقدم برنامج الدكتوراه.
- وفي العام الحالي 1441هـ تم انضمام قسم جديد في مجال أصول التربية لبرنامج الماجستير وفق نظام المقررات والرسالة.

تطور عدد المخرجات التعليمية: خلال المسيرة العلمية الذي شهدته كلية الدراسات العليا التربوية منذ بدايات النشأة فإنها أثمرت من تخرج عدة دفعات من الطالبات والطلاب بلغت آلاف من المخرجات التعليمية التربوية ذات الكفاءات المتميزة .

وفي الجداول التالية توضح عدد المخرجات التعليمية شطر الطالبات خلال العشر السنوات الأخيرة.

جدول رقم (1): بيان إحصائي لأعداد الخريجات الدبلوم العام في التربية بكلية الدراسات العليا التربوية للأعوام 2012-2018م

المجموع العام	عدد الطالبات الخريجات	العام الجامعي
76	76	2012م
127	127	2013م
93	93	2014م
107	107	2015م
107	107	2016م
81	81	2017م
77	77	2018م
لا يوجد قبول بسبب إلغاء الدبلوم		2019م

*إحصائيات وحدة الشؤون التعليمية بكلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز

يتبين من الجدول رقم (1) مدى إقبال الخريجات من مختلف التخصصات العلمية والأدبية على برنامج الدبلوم العام للتربية وحرصهم على امتلاك المهارات اللازمة لمهنة التدريس وأدبيات التعليم العام، واستمر الدبلوم العام للتربية قائماً إلى عام 2018م حيث تم إيقافه عام 2019م؛ نظراً للمستجدات التي طرأت والتطورات التي تنشرها وتسعى لتحقيقها رؤية المملكة 2030 في التعليم، والسعي في صناعة وإعداد معلم معاصر غير تقليدي يحقق الأهداف المنشودة، وهذا ما تعمل عليه الكلية حالياً في استحداث برنامج ماجستير إعداد المعلم.

جدول رقم (2): بيان إحصائي لأعداد الخريجات بكلية الدراسات العليا التربوية

(دبلوم العالي في التربية الخاصة) خلال الأعوام العشرة الأخيرة 2010-2019م

المجموع العام	دبلوم التربية الخاصة						
	إعاقة بصرية	تفوق عقلي وموهبة	صعوبات التعلم	اضطرابات سلوكية وتوحد	إعاقة سمعية	إعاقة عقلية	العام الجامعي
9	لا يوجد	1	2	1	2	3	2010م
78	لا يوجد	9	12	17	16	24	2011م
149	27	18	20	27	32	28	2012م
76	8	13	20	13	8	14	2013م
128	22	15	28	18	26	19	2014م
90	16	16	13	14	13	18	2015م
61	12	12	6	13	7	11	2016م
55	لا يوجد	10	12	17	16	لا يوجد	2017م
45	5	11	7	12	لا يوجد	10	2018م
0	تم افتتاح برنامج الماجستير في التربية الخاصة						2019

*إحصائيات وحدة الشؤون التعليمية بكلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز

بجدة

ويوضح الجدول رقم (2) برنامج الدبلوم العالي في التربية الخاصة بكافة المسارات التخصصية، حيث يهدف إلى تزويد الخريجات بالمعارف اللازمة والمهارات التخصصية بحسب نوع الإعاقة، واستمر البرنامج إلى عام 2018م ثم تطور البرنامج ليصبح برنامج الماجستير في التربية الخاصة وانطلق عام 2019م ويهدف إلى إعداد معلمين التربية الخاصة من حملة الماجستير المؤهلين علمياً ومهنياً ومهارياً وفقاً للمعايير الوطنية والتوجهات العالمية الحديثة وأن يكون أكثر كفاءة في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وتصميم وتنفيذ البرامج التربوي في ذات المجال.

جدول رقم (3): بيان إحصائي لأعداد الخريجات بكلية الدراسات العليا التربوية
ماجستير (التوجيه والإرشاد التربوي – تقنيات التعليم – الإدارة التربوية) لجميع الأعوام

المجموع العام	الإدارة التربوية	تقنيات التعليم	توجيه وإرشاد		العام الجامعي
			جدة (انتظام)	جدة (انتظام)	
20	--	20	-	-	2009م
43	13	27	-	3	2010م
78	29	28	-	21	2011م
86	32	29	-	25	2012م
102	28	26	19	29	2013م
76	16	22	19	19	2014م
76	22	23	13	18	2015م
57	21	19	-	17	2016م
57	25	18	-	14	2017م
39	12	11	-	16	2018م
49	13	17	-	19	2019م

*إحصائيات وحدة الشؤون التعليمية بكلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز

هنا في الجدول رقم (3) يبين باقي المخرجات التعليمية لبرامج الماجستير في التخصصات (التوجيه والإرشاد – تقنيات التعليم – الإدارة التربوية) وفق نظام المقررات الدراسية والمشروع البحثي، وفي عام 2013م تم فتح برنامج للإرشاد والتوجيه التربوي وفق نظام التعليم عن بعد وكان أول برنامج مقدم في الوطن العربي للتعليم عن بعد. واستمرت البرامج في التخصصات المذكورة مقدمة تحت مسمى برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز إلى عام 2015م، ثم تطورت البرامج وتم تغيير المسمى إلى معهد الدراسات العليا التربوية عام 2016م، وانطلق في نفس العام قبول أول دفعة للماجستير تخصص تقنيات التعليم بنظام المقررات الدراسية والرسالة، واستمر المعهد لمدة عامين، تم في عام 2018م تم افتتاح كلية الدراسات العليا التربوية وما زال العمل مستمراً لتطوير البرامج المقدمة بدرجة الماجستير واستحداث برنامج الدكتوراه في كافة التخصصات التربوية.

ولتحقيق الشفافية والموضوعية في الدراسة تم عمل الجانب التطبيقي عبارة عن مقابلات شخصية عقدت من جانبين: الجانب الأول: عقد مقابلات مع مشرفات الأقسام العلمية ووكيلة الكلية للإجابة على المحاور التالية: كيف تحقق البرامج التربوية المقدمة من الكلية رؤية المملكة 2030؟ وما مدى جودة ومناسبة المخرجات التعليمية مستقبلاً مع سوق

العمل؟ ما أهم التحديات التي تواجه كلية الدراسات العليا التربوية؟ وكيف يمكن مواجهتها؟
فكان تفاعل مشرفات الأقسام ووكيلة الكلية حول الإجابة عن المحاور المذكورة تفاعل إيجابي
بناء.

المحور الأول: كيف تحقق البرامج التربوية المقدمة من كلية الدراسات العليا التربوية رؤية المملكة 2030؟

أجبن عينة الدراسة بقولهن: عند الحديث عن تحقيق البرامج التربوية لرؤية المملكة
2030 فهذا يدفعنا إلى ضرورة الحديث عن أهمية تطوير الكليات التربوية، وأن كلية الدراسات
العليا التربوية قد سعت منذ نشأتها إلى تطوير البرامج المقدمة، وهي ما زالت مستمرة في سعيها
للتجديد والتغيير خاصة بعد الإعلان عن رؤية المملكة 2030، فأخذت على عاتقها استحداث
برامج جديدة ضمن أقسامها، وفتح أقسام جديدة، إضافة إلى أنه تم إعادة النظر في تخطيط
وتصميم البرامج المقدمة والمقررات الدراسية ذات العلاقة التي تحقق الأهداف المنشودة، كل
ذلك للهبوض بالمعلم من الصورة التقليدية كناقل للمعرفة إلى المعلم المحترف الذي يتحلّى
بالمهارات والكفاءات المناسبة لمطالب التنمية ومستجدات العصر.

المحور الثاني: ما مدى جودة المخرجات التعليمية ومواكبتها لسوق العمل؟

وكان مفاد جواب أفراد العينة عن هذا التساؤل بقولهن: قبل تناول موضوع مدى مواكبة
المخرجات التعليمية مع سوق العمل، يجب توضيح نقطة في غاية الأهمية وهي أن سوق العمل
في الاقتصاد المعاصر لا يقتصر على مدى توفر الجودة الوطنية؛ لأنه في ظل العولمة الاقتصادية
تعدت المعايير الحدود الوطنية إلى معايير دولية وعالمية؛ فالمجتمع لا يعيش في معزل عن
التحولات والتطورات العالمية، وأما من ناحية معرفة صدق مواكبة المخرجات التعليمية لسوق
العمل يقتضي الأمر معرفة التكامل بين البحث العلمي والتنمية البشرية المستدامة؛ إذ أن
البحث العلمي من أهم مهامه الوظيفية أنه يمد صناعات القرار وساسة التعليم بالاحتياجات
الحقيقية للمجتمع، ويكشف عن المتطلبات التنموية عبر الدراسات الكمية والنوعية والمعطيات
الإحصائية، كما أن البحث العلمي لا تقتصر وظيفته إلى حدود التشخيص والكشف، بل تتعدى
وظائفه وتمتد إلى تقديم الحلول والمشاريع المناسبة لتلبية تلك الاحتياجات فيساهم في تكافؤ
المخرجات التعليمية مع المعايير الوطنية والعالمية لسوق العمل.

المحور الثالث: ما أهم التحديات التي تواجه كلية الدراسات العليا التربوية؟ وكيف يمكن مواجهتها والتعامل معها؟

أما عن التحديات التي تواجه كلية الدراسات العليا التربوية، فقد وضحت عينة الدراسة
مشرفات الأقسام ووكيلة الكلية أن هناك نوعان من التحديات: أولهما: التحديات التي واجهتها
الكلية منذ عهد التأسيس إلى ما وصلت إليه الآن، فرغم كثرة العراقيل والصعوبات عند النشأة
إلا أن التطور كان سريعاً من برنامج إلى برامج متعددة، ثم عهد فكلية في سنوات معدودة،
وارتقى التطور أيضاً من الجانب المادي من غرفة واحدة إلى مبنى متكامل يحتوي القاعات
الدراسية والمعامل الخاصة وورش المعامل المجهزة بأحدث التقنيات التعليمية، وقد تم التغلب
على الصعوبات التي واجهت الكلية بفضل الله أولاً وآخرها ثم الإدارة العليا لجامعة الملك
عبد العزيز التي تدعم حركة التطوير منذ البدايات والتمويل المالي لها.

إضافة أن من الصعوبات والتحديات التي واجهت الكلية في فترة التأسيس نقص عضوات هيئة التدريس فقد ابتداءً برنامج الدبلوم العام للتربية بثلاث عضوات، وتم التعامل مع هذا النقص عن طريق التعاقد بالساعات مع الكليات الأخرى، والتعاقد السنوي مع عضوات من جامعات خارجية، واستمر الأمر مع فتح البرامج الأخرى، والآن مع تطور الكلية أصبح عدد عضوات هيئة التدريس الحاصلات على الدكتوراه بشطر الطالبات أكثر ويتميزن بكفاءات ودرجات علمية عالية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4): عضوات هيئة التدريس بكلية الدراسات العليا التربوية للعام الدراسي 1440-1441هـ

القسم العلمي	الدرجة العلمية			الجامعات التي تم الحصول منها على درجة الدكتوراه	
	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	جامعة عربية	جامعة أجنبية
الإدارة التربوية	2	-	2	1	2
علم النفس	1	-	2	-	3
تربية خاصة	-	3	4	-	3
مناهج وطرق تدريس	-	2	3	1	3
تقنيات تعليم	-	1	7	-	8
أصول التربية	2	-	1	2	-
المجموع	5	6	19	4	19

*إحصائيات وحدة الشؤون الأكاديمية بكلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز

ويظهر من الجدول رقم (4) مدى حرص كلية الدراسات العليا التربوية على تعدد المدارس العليا لعضوات هيئة التدريس في الحصول على درجة الدكتوراه من جامعات سعودية وجامعات عربية وجامعات أجنبية من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لما يعكس ذلك من أتركبير في تحسين المخرجات التعليمية للكلية، وتزويد الطالبات بالمعارف والعلوم المختلفة وتنوع الخبرات وصقل المهارات لديهن.

أما ثاني التحديات التي تواجه كلية الدراسات العليا التربوية هي التحديات المستقبلية وهي عبارة عن التحديات العالمية التي تتمثل في الثورة الصناعية الرابعة وهي ثورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد، وهي جوانب توجب على كلية الدراسات العليا التربوية إعادة الهيكلة التنظيمية لها، وتطوير البرامج المعتمدة حالياً، وتطوير برنامج إعداد المعلم من الدبلوم كمؤهل للتدريس إلى برنامج بحثي تقني.

وفتح برامج جديدة للدراسات العليا كالدكتوراه، بحيث تتناغم هذه البرامج من طبيعة العصر وسرعة التطور والتقدم، كما يتوجب أيضاً على الكلية إعادة صياغة الأهداف التربوية؛ إذ أن التعليم سابقاً كان التعليم للتوظيف وأصبح الآن التعليم تعزيز الكفاءات وممارسة المعارف والعلوم وتوظيفها بصورة تطبيقية على أسس تنافسية، ويتطلب على الجامعات صقل المهارات التقنية بكافة أنواعها للأجيال القادمة، وفرض مناهج دراسية مستحدثة لا تنفك عن التكنولوجيا، وصناعة المعلم الرقمي الذي يحترف التقنية في طرق التدريس ويمتلك القدرة على

التعامل مع الكتاب الإلكتروني والفصول الافتراضية، فجميع هذه التحديات والتغيرات تفرض على الكلية أخذها بالاعتبار وتطوير سياساتها وأهدافها وألياتها بما ينهض بالمرجات التعليمية إلى مستويات عالمية.

الجانب الثاني التطبيقي من الدراسة ويتمثل في عقد المقابلات مع عينة عشوائية من خريجات كلية الدراسات العليا التربوية من عدة برامج: برنامج الدبلوم العام في التربية، والدبلوم العالي، وبرنامج الماجستير لمختلف التخصصات بواقع 20 خريجة وخلال المقابلة تم طرح التساؤلات التالية لأفراد العينة: ما نوع البرنامج الذي تم الالتحاق به؟ وما الهدف من الالتحاق به؟ وما أهم التحديات التي واجهت الطالبة أثناء الدراسة؟ وما المهارات التي تم اكتسابها خلال البرنامج؟ وكان موقف الطالبات الخريجات مع المقابلة موقف إيجابي فعال وجاءت الاستجابات على النحو الآتي:

المحور الأول: نوع البرامج التي تم الالتحاق بها؟

فقد تعددت لدى العينة أنواع البرامج بين الدبلوم العام في التربية والدبلوم العالي وبرامج الماجستير المتنوعة بصورة أحادية بينما توجد طالبتين خريجتين من أفراد العينة قد التحقا بالدبلوم العالي للتربية منذ بدايات نشأة الكلية في عهد برامج الدراسات العليا التربوية ثم التحقا لاحقاً ببرامج الماجستير في نفس كليات الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز وهذا يعطي دلالة على مدى وعي الخريجات بأهمية التطوير وعدم التوقف عند مرحلة معينة والاكتفاء بها.

أما المحور الثاني: بما يتعلق بهدف الالتحاق بالبرامج التربوية:

فقد لوحظ أن بعض الخريجات من برنامج الدبلوم العام في التربية منذ بدايات تأسيس الكلية عبارة عن موظفات على رأس العمل ومعلمات؛ كان هدفهن الحصول على التأهيل والإعداد التربوي للمعلم، أما برامج الماجستير المتنوعة فقد كان الخريجات عبارة عن شريحة مختلفة من معلمات ومديرات وموجهات وإداريات، حرصن على إكمال مسيرتهن العلمية وعدم الاكتفاء بالتأهيل التربوي والجمود عند مرحلة معينة، بل واصلن طريق الجد والمثابرة والارتقاء في السلم التعليمي وتطوير مهارتهن العلمية والعملية، والاستفادة من المستجدات التربوية والنظر إلى مستقبل واعد.

أما المحور الثالث فيما يتعلق بمحور أهم التحديات التي واجهت الطالبات الخريجات أثناء مسيرتهن العلمية:

كان معظم عينة الدراسة أشارت إلى مدى صعوبة الإجراءات والأنظمة عند الالتحاق بالدراسة، وعدم تعاون جهات العمل معهن للحصول على الإفادة، لإكمال دراستهن مما اضطر بعض الطالبات إلى تقديم إجازات استثنائية؛ لتحقيق أهدافهن والالتحاق بركب الدراسات العليا، وبعد إتمام الدراسة وحصولهن على درجة الماجستير اكتشفن عدم حساب الدرجة العلمية في الترقية أو الحصول على امتياز وظيفي، فذهب الوقت والمال والجهد هباءً - بحسب تعبيرهن - لذلك ينبغي للأجهزة الإدارية في القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة أكثر تفهماً وتعاوناً، وتحفيز كل من يرغب في تطوير نفسه وصقل مهاراته والارتقاء المعرفي والتقدم.

المحور الرابع: يتعلق بالمهارات التي اكتسبتها الطالبة من برامج الدراسات العليا التربوية:

وقد ذكرت الخريجات مدى الفرق الكبير في المهارات قبل الالتحاق بالكلية وبعد الانتهاء، وقد تنوعت المهارات المكتسبة لديهن فمنها: المهارات التقنية فقد أشار العديد من الطالبات على التقدم والتطور التقني في كلية الدراسات العليا التربوية، والذي ظهر منذ بداية عملية القبول في البرامج وسير الأعمال الإدارية والأكاديمية والبحثية أيضاً بصورة إلكترونية رغم بعد المسافة لدى بعض الطالبات اللاتي من خارج مدينة جدة، حيث كانت الأمور ميسرة ومنضبطة وسير المعاملات إلى إتمام مرحلة الدراسة وحصول الخريجة على الوثيقة بصورة آمنة.

أما المهارات البحثية فقد ذكرن أن برامج الماجستير التي تم الالتحاق بها قد صقلت شخصياتهن وعززت المهارات البحثية؛ فأصبحت الطالبة شخصية متعلمة باحثة ناقدة؛ تمتلك مهارة قراءة الواقع وتشخيصه ولديها مهارة القراءة الناقدة العميقة للأحداث، وصناعة المعرفة والبحث والاكتشاف والنقد والتقييم والتعرف على المشكلات التي قد تواجه المؤسسات التعليمية، وكيف يمكن تقديم حلول مناسبة لتطوير الواقع وحل الأزمات، عن طريق التفكير الاستراتيجي والتفكير الإبداعي، ومن خلال الرحلات البحثية أصبحت العلوم والمعارف حاضرة في الذهن، ومهارة حل المشكلة بأيسر الطرق عند وقوع أي إشكالية في الواقع الوظيفي، كل ذلك تم اكتسابه وأثمرته برامج الدراسات العليا التربوية في صناعة المعلم الباحث.

كما تم اكتساب المعارف والعلوم اللازمة للتخصص، وطورت الدراسات البحثية المهارات اللغوية الأجنبية بصورة فعالة أكثر من السابق؛ إذ يشترط على الطالبة المتقدمة على برنامج الماجستير حصولها على درجة اللغة الإنجليزية، وهذا مطلب ليس تعسفياً بل أفاد الطالبات كثيراً أثناء جمع الدراسات السابقة، وساعدهن على سعة الاطلاع والتزود المعرفي من الإنتاج العلمي للأبحاث العالمية.

في ضوء ما تقدم يتضح أن كلية الدراسات العليا التربوية درجت في أطوار مختلفة بهدف تجويد وتحسين المخرجات التعليمية والارتقاء بها بما يحقق التقدم والتطور على المستوى المحلي والعالمي وهي بذلك تتفق مع نتائج دراسة (Hitz, Walton, 2004) التي أكدت على ضرورة استحداث برامج إعداد المعلمين في إطار عصري عالي المستوى والاستفادة من الفرص التي تتيحها التغيرات العالمية والمستحدثات العلمية والتقنية، وتطوير سياسات التعليم العالي وخطته واستحداث برامج تربوية متقدمة. كما اتفقت الدراسة بصورة غير مباشرة مع نتائج دراسة (Jackson and Schuler, 2001) بأهمية عقد الشراكات العلمية للكليات والجامعات للاستفادة من الخبراء والباحثين في الجامعات العالمية واحداث نقلة نوعية في التعليم العالي والخروج من حلقة التلقين إلى فضاء المهارات والكفاءات ومن حيز التنظير إلى الممارسات العملية. أيضاً اتفقت مع نتائج دراسة (العامري، 1436هـ) أن الكليات التربوية بالجامعات السعودية بحاجة ماسة بتطوير مناهجها لمواكبة التطورات العالمية السريعة وتطوير الأداء المؤسسي، والاستفادة من التجارب الدولية في الارتقاء بالبرامج والمناهج والمقررات الدراسية كما هو شأن الكليات التربوية في الجامعات العالمية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها:

1. أن إعداد المعلم الباحث يعد من أهم الثمار الذي حصده كلية الدراسات العليا التربوية الذي يجب أن تتوفر فيه العقلية المتيقظة المستنيرة، والذي يسعى إلى التغيير والتطوير بشكل دؤوب لا تكل ولا تمل.
2. عقد الشراكات التعليمية بين المؤسسات ذات العلاقة التي تدعم النمو المعرفي والمهني والمهاري للمعلمين والمعلمات في التعليم العام ويحقق التعلم مدى الحياة.
3. عند تطوير الكليات التربوية في الجامعات السعودية ينبغي أن تنطلق من نظرة واسعة تكاملية تزود المؤسسات التعليمية في التعليم العام بالمخرجات التعليمية ذات الكفاءات المتميزة من المعلمين المحترفين الباحثين الذين ينهضون بمهنة التعليم إلى أعالي الدرجات.
4. ضرورة تطوير سائر الكليات التربوية في الجامعات السعودية إلى قمة الهرم التعليمي بفتح برامج الدراسات العليا التربوية المتعددة.
5. عقد الشراكات التعليمية يجسد التكامل الوظيفي بين التعليم العالي والتعليم العام في إعداد المعلمين والمعلمات قبل الخدمة وأثناءها، فضلا عن أهمية الشراكة مع مؤسسات المجتمع الأخرى.
6. أن نظام الجامعات الجديد في المملكة العربية السعودية الصادر عام 1441هـ سوف يكون له انعكاسات مهمة على مستقبل كليات التربية في البلاد.

التوصيات:

من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة ما يلي:

- ضرورة تشجيع المعلمين والمعلمات الذين على رأس العمل (أثناء الخدمة) لإكمال مسيرتهم العلمية والحصول على درجة الماجستير والدكتوراه وتقديم الجوائز المادية والمعنوية لهم؛ لما في ذلك من الارتقاء بجودة المخرجات التعليمية في التعليم العالي والتعليم العام على حد سواء.
- ضرورة تحديث المناهج والمقررات الدراسية التربوية واستحداث مقررات جديدة بلغات أجنبية تسهم في الاطلاع والازدياد من العلوم والمعارف العالمية.
- عمل شراكات دولية لتبادل الخبرات العلمية والتعاون الدولي بين الباحثين في الكليات التربوية العالمية واستقطاب الخبراء في مختلف التخصصات التربوية.
- من أهم متطلبات التطوير النوعي للكليات التربوية في الجامعات السعودية في الجانب البحثي عمل قواعد بيانات مشتركة دوليا مع جامعات عالمية؛ بما يخدم آليات النشر العلمي للأبحاث التربوية لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا.
- تكثيف العمل البحثي المؤسسي والفردى حول أثر نظام الجامعات الجديد على كليات التربية في المملكة العربية السعودية.

المصادر والمراجع

مراجع عربية:

- أبو علام، رجاء محمود (1435هـ) مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. ط9، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- إبراهيم، خديجة عبد العزيز علي (2014م) دراسة تقييمية لجودة مخرجات كلية التربية بحوطة سدير في ضوء معايير الجودة بالملكة العربية السعودية – دراسة تقييمية، مجلة كلية التربية، مج30، ع 20، ص 358-452.
- أبو بكر، هناء رمضان، الجودة ومخرجات التعلم، جامعة الملك خالد، نقلاً عن: Quality.kku.edu.sa
- أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت (2017م)، التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتهما – المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- البورسعيدى، حمد بن عبد الله (2019م)، الثور الصناعية الرابعة وانعكاساتها على التعليم، مسقط – سلطنة عمان.
- جامع، محمد نبيل (2013م) تطوير التعليم العالي في ظل النهضة العربية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- الجهني، محمد فالح (1429هـ) التعليم العام والتعليم العالي من يدفع التكاليف؟ مجلة المعرفة- وزارة التعليم بالملكة العربية السعودية، ع 157.
- الخطيب، محمد شحات (1437هـ) المعلمون إعدادهم وتدريبهم في ظل التطورات التاريخية والتغيرات الثقافية المعاصرة، ط 1، (سلسلة التربية من أجل السلام "4")، بيسيت، الرياض.
- الخطيب، محمد شحات (1438هـ) مشروع تطوير كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز باستخدام التحليل الرباعي جدة.
- خليل، أحمد محمد (2019م) التعليم والثورة الصناعية الرابعة، الوفد، القاهرة.
- داود، عبد العزيز أحمد (2008م) استراتيجية مقترحة للاعتماد الأكاديمي بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول، مستقبل التربية العربية، القاهرة، مج 14، ع 52.
- الدهشان، جمال (2019م) تطوير برامج إعداد المعلم لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، المجلة التربوية بكلية التربية، جامعة سوهاج، مصر.
- دهمان، مريم محمود خليل، (1435هـ) دور التقييم الخارجي في تطوير أداء كليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل تفعيلها. الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التربية، كلية التربية، قسم أصول التربية – الإدارة التربوية، رسالة ماجستير.
- الزهيري، إبراهيم (2012م) رأس المال الفكري الخيار الاستراتيجي المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي، المؤتمر السنوي (العربي السابع – الدولي الرابع) للكلية التربوية النوعية بالمنصورة، جامعة المنصورة، الفترة 11-12 إبريل 2012م.

سالم، رضا إبراهيم السيد (2009م) إدارة المعرفة كمدخل لضمان جودة مؤسسات التعليم الجامعي، دراسة حالة على كلية التربية ببنها، كلية التربية، جامعة بنها، رسالة دكتوراه. العامري، عبد الله بن محمد علي (1436هـ) رؤية مستقبلية لتطوير الأداء الأكاديمي بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء اتجاهات تدويل التعليم العالي. المؤتمر التربوي الدولي الأول لتطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية – رؤية استشرافية. جامعة الجوف في الفترة 5-6 جمادى الأولى 1436هـ، ص 59-98.

العامودي، غادة (2008م) التعليم والتقنية: التطوير التعليمي، مدونة، الجمعة 4 إبريل. عبد الله، ولاء محمود، أبو راضي، سحر محمد (2014م) استراتيجية مقترحة لتطوير كليات التربية في ضوء نماذج المنظمة المتعلمة (دراسة حالة)، مجلة الدراسات العربية في التربية وعلم النفس، ج 2، ع 56، ص 327-399.

عبد الوهاب، عبد الناصر أنيس (2010م) دور كليات التربية في إكساب خريجها المعرفة التربوية الضرورية في مجال التربية العامة والتربية الخاصة في ضوء معايير الأكاديمية القياسية لبرامج إعداد المعلم، بحث مقدم إلى مؤتمر " حال المعرفة التربوية المعاصرة: مصر نموذجاً". في الفترة 2-3 نوفمبر 2010م.

عبيدات، ذوقان وآخرون (1408هـ) البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. ط 6، دار الفكر، عمان.

كينيدي، ديكلان (1434هـ) صياغة مخرجات التعلم واستخدامها (دليل تطبيقي) ترجمة: سعيد محمد الزهراني، عبد الحميد محمد أجبار، مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي.

لامي، حسين بسام (2019م) تطوير المدارس، نوفمبر (2019م) ن نقلًا عن: MOWDOO3.COM مجلس الوزراء (1441هـ) نظام الجامعات الجديد في المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2019م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مخلف، سميحة علي محمد (2016م) الكفاءة الداخلية النوعية لكلية التربية بجامعة الفيوم في تنمية رأس المال البشري. (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ج 2، ع 6.

المؤتمر الدولي " كليات التربية وإعادة بناء التعليم" تقرير كلية التربية – جامعة أسيوط، الفترة 10-11 مايو، 2014م.

نشرة إرشادية (2016م) دليل كتابة مخرجات التعلم. مكتب نائب الرئيس للتخطيط والتطوير، وحدة المتابعة والتقييم، الجودة والتطوير، جامعة بيرزيت، بيرزيت- فلسطين.

مراجع أجنبية:

- Dinae Oster haus Neefe (2014) comparing levels of organizational learning maturity of colleges and universities participating in traditional non – traditional (academic quality imporemnt processes , master degree, p 14-15.
- Murphy. J . (2017) schooling in the post – industrial world. The north star for leadership. Retrived .
- Jackson s.e. and Schuler . R.S (2001) : TURNING knowledge in to business advantage , financial times , special , part 14, mastering management , 15 janvary (2001).



-
- Schwab, R. L., DeFranco, T. C., & McGivney-Burelle, J. (2004). Preparing Future Teacher-Leaders: Experiences from the University of Connecticut's Five-Year Teacher Education Program. *Educational Perspectives*, 36, 20-25.
- Wang, A. H., Coleman, A. B., Coley, R. J., & Phelps, R. P. (2003). Preparing Teachers around the World. Policy Information Report.
- Darling-Hammond, L. (2006). Constructing 21st-century teacher education. *Journal of teacher education*, 57(3), 300-314.
- Hitz, R., & Walton, F. (2004). Strengthening Teacher Preparation over Time: A History of University of Hawai'i Teacher Education Programs, 1986-2003. *Educational Perspectives*, 36, 26-33.
- Darling-Hammond, L. (2003). Vol36# 1" Steady Work": The Ongoing Redesign of the Stanford Teacher Education Program.
- Hammerness, K., & Darling-Hammond, L. (2002). Meeting Old Challenges and New Demands: The Redesign of the Stanford Teacher Education Program. *Issues in Teacher Education*, 11(1), 17-30.